التجربة السياسية لتركيا وانعكاساتها على المستوى المحلي والواقع العربي

د.بغداد باي نعيمة

أستاذة محاضرة بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق، جامعة وهران01.

المقدمة

أعلن حزب العدالة والتنمية عن تأسيسه بقيادة **رجب طيب أردوغان**في 14 أوت2001 ، وأنه قام بتأسيسه،لأجل محاربة الفقر والجوع في تركيا،ويصف حزبه بأنه ليس حزبا إسلاميا، بل هو حزب علماني يتّبع مسار محافظ ليبرالي معتدل،يعمل في إطار ثوابت الدولة والتي من بينها العلمانية، ويتبنّى رأسمالية السوق، ويسعى لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي. وأنه حزب لا يعارض الجمهورية التي أسسّها مصطفى أتاتورك.

ركزّت فلسفة الحزب على اعتبار أن مبادئ مصطفى كمال أتاتورك عنصرا للسلام الاجتماعي،وأداة تحمل تركيا إلى مستوى الأمم المتحضّرة ،وأن العلمانية تعد مبدأ لصيانة الحريات حتى يؤدي المؤمنون واجباتهم الدينية ومناخا يمكنّهم من المجاهرة باعتقاداتهم وهي تسمح لغير المؤمنين بالعيش حسب أفكارهم

في حين يرى البعض أنه حزب ذو جذور إسلامية،لكنه ينفي أن يكون حزبا إسلاميا،ويحرص أن لا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية،خوفا من مقصّ المؤسسة العسكرية العلمانية،ويصنفه البعض الأخر على أنه يمثّل تيار الإسلام المعتدل. ولقد تبنّى"**أردوغان**"«**الديمقراطية الليبرالية**» تشبّها ببعض الأحزاب الغربية

وقد وضع الحزب في برنامجه الأولوية لتخليص تركيا من مشاكلها السياسية والاقتصادية المزمنة من أجل قيام دولة مستقلة في قرارها السياسي. كما قام قبيل انتخابات **2002** بوضع برنامجه الانتخابي، من قبل فلاسفة وأكاديميون ومتخصّصون في الرأي العام وسفراء محنّكين في الشؤون الدولية والعلاقات الخارجية، إلى جانب قيادة الحزب وكوادره التي مارست السياسة وسط الجماهير.

وقد قام برنامجه الانتخابي على عدة **مبادئ** و**أسس** منها : أنه ينظر إلى ميراث التجربة التاريخية كأساس قوي للمستقبل،وأن تدّخل الدولة في قيم المجتمع يفرز حالة من عدم الاستقرار وعدم الرضا في المجتمع،كما أن عملية التحديث تمكّن المواطن و المجتمع من تطوير نفسه باستخدام آلياته الذاتية ،وأنّ عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي طبيعية لعملية التحديث وخطوة أساسية للمجتمع التركي. وتعهّد الحزب بالسعي في عملية إقرار التعديلات اللازمة للقوانين في

البلاد للوصول الى أكبر قدر من التوافق الاجتماعي وأنه سيعمل على مسارين هما :كسب ثقة الشارع التركي وتوسيع شعبية الحزب وسط الجمهور وثانيا تحجيم صلاحيات الجيش وتقليل مساحة تدخلاته في السياسة،ويتم تحقيق المسار الأول عن طريق العمل على تحسين الاقتصاد والوضع المالي ،ويتم تحقيق المسار الثاني عن طريق السعي الى الانضمام إلى الاتحاد الأوربي الذي يرى ضمن شروطه ألا يتدخل الجيش في الحياة السياسية.وعلى هذا الأساس نطرح **الاشكالية** التالية: **ماهي أهم المقومات الأساسية لنجاح التجربة السياسية الإسلامية في تركيا، وما هي انعكاساتها على المستوى المحلي وعلى الواقع العربي؟**

وعلى الرغم من كل هذه التحديات المفروضة على طاولة حزب العدالة والتنمية بزعامة **رجب طيب أردوغان**،إلا أنه قد استبقها بوضع برنامج حزبه في شكل مستند لمواجهة كل هذه التحديات وسميت هذه الوثيقة بـ: « **كل شيء من أجل تركيا**»والتي طرح فيها كل تصّوراته للحلول التي يراها للمشكلات القائمة في المجتمع والدولة مع نبذة لفلسفة القرارات المفروضة من الأعلى،والدعوة صراحة إلى اعتماد فلسفة قائمة على الحوار بين الدولة والمجتمع تستند إلى تكامل عناصر الدولة والمجتمع والاقتصاد ،وينظر إليها كمفاهيم مكمّلة لبعضها البعض[1]،وقد قام الحزب بوضع استراتيجية للتغيير السياسي قائمة على تسطيره مجموعة من الإصلاحات الداخلية والخارجية تمثلت في إصلاحات مسّت الجانب الاقتصادي والقانوني والداخلي والخارجي،ساهمت في تحقيق الانجازات المسطرة في برنامجه الحزبي.

1–مقومات نجاح التجربة السياسية الإسلامية في تركيا

عمل حزب العدالة والتنمية بقيادة اردوغان منذ نشأته على بناء إستراتيجية سياسية داخلية وخارجية متميزة ساهمت في النجاح المستمر للتجربة السياسية بناءا على عدة مقومات أساسية تمثلت فيما يلي:

- **السياسة الداخلية للحركة الإسلامية في تركيا:**

لقد وازن حزب العدالة والتنمية بقيادة **رجب طيب أردوغان** بين الواقع السياسي العلماني، والمتطلبات الوجدانية الإسلامية، إذ تخّلى عن مخاطبة المشاعر الإسلامية وتجاوز العناصر العاطفية، والتفت إلى تحقيق النهضة الاقتصادية والاجتماعية للشعب التركي. إذ إرسائه لأسس متينة لدولة ديمقراطية حديثة متصالحة مع تاريخها وهويتها الإسلامية دون إحداث صدام مع المؤسسة العسكرية الحامية للتّوجه العلماني، وكان يمكن للتدخلات من طرف المؤسسة العلمانية بشقيها العسكري والمدني أنت تفضي إلى حرب أهلية، إلا إن أن حكومة العدالة والتنمية كانت من النضج السياسي أنها تحاملت على نفسها رافضة الاستدراج إلى حمأة العنف، بحيث طوّرت الخطاب السياسي والوسائل، وانفتحت على كل القطاعات الشعبية، عن طريق رفع سقف الحريات بما ينسجم مع المعايير الأوروبية لدولة ديمقراطية حديثة. كما أن مواجهته للمؤسسة العسكرية، ورفع وصاية العسكر عن إرادة الشعب لم يكن بالعنف وإنما باعتماده على برنامج اقتصادي فاعل، رفع المستوى المعيشي للشعب وفتح أبواب التنافس والفرص أمام رجال الأعمال، وعمل على تعزيز قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية.

إن الحركة الإسلامية خلال هذه الفترة الطويلة من حكم العسكر واضطهاده لها، لم تركن للعنف، ولم تتخل عن الآليات الديمقراطية، ولم تسع إلى افتكاك السلطة عن طريق العنف، وإنما تعاملت بمرونة وواقعية عن طريق ربط التحالفات ومشاركة الأحزاب والحكومات المختلفة تحت راية العلمانية منذ سبعينات القرن الماضي، فالسياسة التركية لم تكن تختار الحليف الذي تريد بل كانت تختار الحليف الموجود(2). وفي سعي الحكومة الاسلامية لتعديل الدستور أو تغييره كاملا، كانت تمشي خطوة خطوة مستخدمة سياسة **النفس الطويل**، حيث قام الحزب باقتراح حزمة تنقيحات دستورية يكون من نتائجها تحجيم دور المؤسسة العسكرية، ولم يكن في الإمكان أن يتم له ذلك من دون مبّرر مقبول توافق عليه المعارضة العلمانية وهو مطالب أوربا، إذ أدرك **أردوغان** أن الارتباط بأوربا والغرب يعتبر ورقة رابحة في بلاده، تستّحق الرهان عليها(3) . وهذا ما ساعده بعد ذلك في إجراء استفتاء حول تنقيح دستور **1982**.كما أعلن رئيس الوزراء **أردوغان**سابقا في **2013/09/30** إطلاق حزمة إصلاحات ديمقراطية أعدتها الحكومة في سياق مسيرة تمتد على مدى **11** عام، وشملت مجالات متعددة تتعلق بالحياة السياسية والانتخابية والحزبية، وما تضمنته الحزمة ما يلي:

- **على مستوى النظام الانتخابي في الحياة الحزبية:**

✓ طرح موضوع نظام الانتخاب الحالي الذي يشترط حصول الأحزاب على 10% من أصوات الناخبين كحد أدنى لدخول البرلمان للنقاش (إبقاؤه وتخفيض النسبة إلى 5,4% أو إلغاؤها كلها).

✓ السماح باستخدام لهجات ولغات مختلفة في إطار الدعاية الانتخابية غير اللغة التركية.

- **على مستوى الحقوق والحريات:**

✓ السماح بالتعليم بلغات ولهجات غير تركية في المدارس الخاصة.

✓ إلغاء حظر الحجاب في مؤسسات القطاع العام باستثناء (القضاء،الجيش والشرطة)

✓ تشديد عقوبة التمييز و الكراهية (1 إلى 3 سنوات).

وفي استطلاع الرأي أجرته الحكومة في عدد من المحافظات أن **75%** من الأتراك استقبلوا هذه الحزمة بشكل إيجابي، قبل الإعلان الرسمي عنها.

وفي ردّ على المعارضة، ترى الحكومة أن المسار الديمقراطي في البلاد يتخذ منحى تدريجي وليس دفعة واحدة، وعليه من الطبيعي أن لا يتم تلبية مطالب كل الأطراف دفعة واحدة، وإنما يتم ذلك بالتوازي مع نضج الظروف التي تتطلبها عملية تطبيق الإصلاحات كي لا تبقى مجرد قرارات غير فاعلة..

فالمعارضة التي تنتقد هذه الإصلاحات لا تطرح بديلا أفضل عنها، وإنماتعرقل تطبيقها لأن ذلك سيجعلها في موقع صعب مستقبلا(4) .

- **تميّز السياسة الخارجية التركية:**

لقد ذكر رئيس الوزراء سابقا**أردوغان** في خطاب له في **22 جانفي 2004** "أن التغيير ضرورة لمواكبة الطابع المتغير للعالم، وهو ما يفسر إعطاء الحكومة الأولوية لرؤية جديدة في السياسة الخارجية، من أجل نقل تركيا إلى المستقبل و تحويلها إلى قوة عالمية مؤثرة"[5]، كما أكّد **أحمد داود أوغلو** ذلك عندما صرح أن العقد الذي أعقب الحرب الباردة مثّل عقدا "ضائعا" بالنسبة لتركيا، حيث لم تتبنّ هذه الأخيرة خلاله تصور مكتمل، مكتفية بسياسة "ردود الأفعال" أو "الاستجابة للأزمات"[6].

ووفقا لهذه الرؤية أعاد **حزب العدالة والتنمية** صياغة العلاقات الخارجية لتشمل أكبر عدد من الدوائر، وعليه تقوم السياسة الخارجية للحزب على "**مفهوم العمق الاستراتيجي**" و"**السياسة متعددة الأبعاد**" و قد ركزّت السياسة الخارجية التركية على **مبدأين** أساسيين، يتمثل **المبدأ الأول** في ضرورة تنشيط الدّور التركي خاصة في منطقة الشرق الأوسط بما يتجاوز حدودها المباشرة، بحيث ترفض السياسات الانعزالية السابقة، وتفرض هذه السياسة على تركيا ليس تحقيق الأمن والاستقرار والنظام لنفسها فقط، بل توفر هذه العناصر للمناطق المجاورة لها[7]، أما **المبدأ الثاني** فيقوم على الموازنة بين استقلالية السياسة الخارجية، وعدم التصادم مع مصالح الدول الكبرى، أي عدم تبعيتها للغرب بشكل كامل[8] .

وفي سبيل تحقيق هذه السياسة الخارجية، استعملت الحكومة التركية عدة أدوات، منها تغليب الحوار السياسي والمبادرات الديبلوماسية في معالجة أزمات المنطقة، وتؤكد الحكومة البحث عن الحلول **غير صفرية** التي تحقق المكاسب لجميع الأطراف بدلا من الاكتفاء بالحفاظ على الوضع القائم أو الاقتناع أن "اللاحل هو الحل"[9]، كما تشجع الحكومة سياسات السلام الاستباقية للحيلولة دون اتساع نطاق الأزمات في المنطقة، وهو ما يسميه **أردوغان** مبدأ "السبق بخطوة واحدة" أي عدم انتظار تحرك الخصم ، والبدء بتقديم المبادرات والخطوات للاستعداد للتفاوض والحل السلمي، وفي رد **أحمد داود أوغلو** على الانتقادات لهذه السياسة بوصفها تنازلات مجانية عن المصالح التركية حيث يقول: "إن الضعف بعينه هو اعتبار جار ما غير موجود وإتباع ديبلوماسية توتر بشكل دائم معه، كما أن الطرف الذي يستطيع استخدام المبادرة في العلاقات المتوترة، يظهر واثقا من نفسه ومن قدراته"[10]، وبالتالي ستكون تركيا دولة **فعل** وليس دولة **رد فعل** تذكر فقط بأزماتها الداخلية، بل دولة تستشار في كل قضايا المنطقة والعالم وتستشعر الأزمات قبل بروزها، وتتدخل بشكل فاعل "[11].

ومن الأدوات أيضا تعزيز الاعتماد المتبادل والتكامل بين اقتصاديات المنطقة والتركيز على تطوير علاقات تركيا الاقتصادية مع جيرانها ودفع مشروعات التعاون الاقتصادي بما يحقق الاستقرار في المنطقة، كما قامت بإنشاء الملتقى الاقتصادي التركي العربي عام **2006** وإنشاء المجالس والأطر الحوارية الإستراتيجية العالية المستوى[12].

وفي الجانب الأمني رفضت تركيا سياسات المحاور، وأكدّت على أهمية التنسيق الأمني دون استبعاد التوظيف الذهني للقوة العسكرية، أي ضرورة تحقيق الأمن المشترك للمنطقة كلها واستبعاد الاقترابات التي تهدف إلى تحقيق أمن دولة واحدة على حساب دولة أخرى في المنطقة، وتجنب التركيز على تساؤلات "من مع من؟" و"من ضد من؟"[13]، خاصة إذا كانت على أساس مذهبي أو طائفي. وقد وقعّت تركيا على اتفاقيات ومذكرات تفاهم لتعزيز التعاون الأمني مع العديد من الدول خاصة دول منطقة الشرق الأوسط كالإمارات في **2009** ومصر **2009** وسوريا **2009** والعراق **2009**، وإيران **2006**[14]، وهذا التنسيق الأمني لا يتعارض إلى الإطلاق مع حرية تركيا في استخدام القدرات وهو ما يسمى مبدأ التوظيف الذكي للآليات العسكرية، أي اللجوء إلى الآليات العسكرية إلى ما بعد توظيف الآليات السياسية والاقتصادية، مع توظيف القوة العسكرية بشكل متماسك مع القوة الناعمة[15]. ولا تكتفي تركيا بهذه الأدوات الديبلوماسية والسياسية والاقتصادية والأمنية في مجال السياسة الخارجية، وإنما تقدم نموذجا لتوظيف خبرات المتخصصين في مجال العلاقات الدولية، ومراكز الفكر من أجل طرح رؤى ومفاهيم معينة، ولا تقتصر هذه الرؤى على زيادة درجة التبصير الاستراتيجي، وإنما تمتد لتشمل زيادة القوة الناعمة للدولة من خلال الترويج لمفاهيم وأفكار ذات أسماء تتسم بالجاذبية الإعلامية[16] .

2– انعكاس التجربة السياسية للحركة الإسلامية في تركيا على المستوى المحلي:

لقد عانى الشعب التركي كثيرا بسبب العلمانية المغلقة، التي كانت تقيس قوتها بمدى معاداة قيّم المجتمع التركي الدينية والتاريخية، مما أدخلها في صراعات مريرة[17]. لكن رغم حشدها كل الوسائل لتقويض بنيان المعارضة السياسية الإسلامية، إلا أن هامش الديمقراطية الممتّد في تركيا والمتمثّل في الاحتكام إلى انتخابات نزيهة شكّل متنفّسا للحركات الإسلامية وعلى رأسها حركة "**الميلي غورش**" أو حركة **النظام**

الوطني التي أسسها الأستاذ **نجم الدين أربكان**، وتتلّمذ فيها **رجب طيب أردوغان** رئيس الوزراء السابق، وتتمثّل انعكاسات الحركة السياسية الاسلامية التركية على المستوى المحلي في **المجالات** التالية:

- **تطور الخطاب السياسي التركي من المواجهة السلمية إلى التعايش**

رغم ما ميّز خطاب الأستاذ **نجم الدين أربكان** في مجموعة من القضايا، بالشدة والحدة في المواقف، وحظر جميع الأحزاب السياسية التي أنشأها منذ 1970، بتهمة معاداة العلمانية إلا أن الحركة الإسلامية بقيادته لم تسع أبدا إلى إفتكاك السلطة عن طريق العنف أو الانقلاب، وحتى بعد حلّ أحزابه كلها، كان دائما يرد على الصحافة بأنه من سكان نفس البيت، ولا يمكن لسكان البيت تدّميره[18]. وقد اتصفت حركتّهم بالمرونة والواقعية من خلال تبنّي سياسة التحالفات التي ربطتهم ببعض الأحزاب العلمانية ومشاركتهم في السلطة من خلالها[19] فلقد قام ائتلاف حزب السلامة الوطني مع الأحزاب العلمانية في الحكومة الائتلافية لعام 1974، بحيث تقلد **أربكان** منصب نائب رئيس الوزراء[20]، حيث قام في هذه الحكومة بالتصويت في الأمم المتحدة إلى جانب الحق الفلسطيني في استرداد أرضه المغتصبة من قبل إسرائيل كما صوتّت تركيا إلى جانب القرار الدولي الذي يعتبر الصهيونية حركة عنصرية، فضلا عن اعتراف تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرّعي للشعب الفلسطيني[21]. ولقد دعا حزب **الرفاه** بقيادة **أربكان** إلى إعادة فكرة الوحدة الإسلامية التي تبنّاها السلطان عبد الحميد، فالحزب يرى أن تبنّي سياسة خارجية انطلاقا من كونها دولة مسلمة تتقاطع مصالحها مع محيطها الإسلامي وتتناقض مع توجهاتها الأوربية[22] وذلك من خلال تشكيل **منظمة الأمم المتحدة للدول الإسلامية** وتشكيل **منظمة التعاون الدفاعي المشترك للدول الإسلامية** وتشكيل **منظمة التعاون الثقافي للدول الإسلامية**[23].

لكن **حزب العدالة والتنمية** استطاع أن يحقق المعادلة الصعبة التي عجزت الحكومات السابقة في تحقيقها طوال العقود الماضية، وتتمثل هذه المعادلة في قدرة هذا الحزب ذو الخلفية الإسلامية من الحكم لفترة طويلة نسبيا مع الحفاظ على مستوى معين من الاستقرار السياسي والأمني[24]، فحزب العدالة والتنمية يعتبر حركة إصلاحية خرجت بشكل سافر عن تقاليد الأحزاب الإسلامية التي شكّلها **نجم الدين أربكان**، فقد تبنّى في خطابه السياسي ضرورة إعادة النظر في إدارة الصراع السياسي مع المؤسسة العلمانية والعسكرية، لكن بطرق وأدوات أخرى تختلف عن تلك التي استخدمها **نجم الدين أربكان** وقبل أن يكون **أردوغان** على رأس الدولة التركية كرئيس وزراء، بذل جهودا جبّارة منذ منتصف التسعينات على مستوى العمل الخدمي الذي احتك بالمجتمع على نطاق واسع عندما كان عمدة اسطنبول ورغم أن المدافعين عن الأتاتوركية والكمالية سواء كانوا من المدنيين أو العسكريين يتهمون حزب العدالة والتنمية بأن لديه أجندة سّرية لتفكيك الأسس العلمانية وتحويل تركيا إلى دولة إسلامية[25]، إلا أن أردوغان تبنّى إستراتيجية ثنائية الأبعاد تجمع بين تجنّب الصدام، وتراكم المكسب البطيء، حيث قرّر أن لا يقدم في مرحلته الأولى على أية خطوات استفزازية للمؤسسة العلمانية والعسكرية، وأن لا يعطي للقوى العلمانية فرصة للنيل منه كما فعلوا من قبل مع **أربكان**، وقد عمل على كسب ثقة الشعب عن طريق النهوض بالاقتصاد والعمل على تحسين المستوى المعيشي للشعب التركي.

- **العمل الخدمي (رئاسة بلدية اسطنبول):**

إن من أسباب فوز **حزب العدالة والتنمية**، أن قيادات الحزب السياسية وفي مقدمتها "**أردوغان**"، تحمل رصيدا من الثقة لدى جموع المواطنين التي تراكمت أثناء تولّي هذه القيادات للمجالس المحلية والبلديات في مختلف محافظات تركيا، حيث قدّمت خدماتها للمواطنين، وتصدّت للفساد والمفسدين، ونفذّت مشروعات تنموية جعلت محافظة مثل **اسطنبول** في قائمة أفضل مدن العالم[26]. أي حسب الكاتب أن الثقة بالشخص لعبت دورا كبيرا من ثقتها بالبرامج التي غالبا ما تكون متشابهة[27].

في حملته الانتخابية لإدارة بلدية اسطنبول استخدم "**أردوغان**"، "**نظرية الفراشة**" التي ترى أنه لا ينبغي تناول العمل باعتباره مسألة ترشّح لإدارة محلية فقط بل لابد من وضع خطة إستراتيجية، لها انعكاسات وتأثيرات على المستقبل[28]. وقد ركّز على مرتكزين هامين هو صناعة الصورة والتّميز والإخلاص أي إخلاص "**أردوغان**" وإخلاص مجموعته وتضحية أعضاء الحزب في سبيل تقديم ما هو الأفضل لبلدية اسطنبول حيث كان شغل فريق العمل شيئان: الشيء الأول هو **المدينة** وما يتعلق بها من مياه وطرق وقمامة وحدائق وخضرة وأشجار وتلوث حيث أجمع الخبراء من كل التخصصات لوضع الخطط والمشروعات قبل انتخابه رئيسا لاسطنبول، والشيء الثاني هو **الإنسان** وهو

اهتمامه بأطفال المدينة وشيوخها ومرضاها ومعوقيها، حيث قام بإعداد ملفات متخصّصة حول كل مشكلة من مشكلات اسطنبول سواء كانت الإنسانية أو المادية عن طريق تأسيس مركز لتنسيق الانتخابات[29] الذي قام بتحليل متميز لكل ما يتعلق بمدينة اسطنبول.

وبعد فوزه في الانتخابات ببلدية اسطنبول، كانت كل المشاريع التي وعدّ بها الجمهور ومواطني اسطنبول معدة في دراسات جاهزة للتنفيذ، وفور تسلمه لإدارة البلدية قام بعملية التنفيذ فورا، فقد حقّق كل الوعود التي قطّعها على نفسه أثناء حملته الانتخابية ووفى بها من خلال المشروعات التي قام بها.

- **في مجال التطوير الاقتصادي**:

ففي المجال الاقتصادي قام الحزب على تطوير المنظومة الاقتصادية، وإيقاف شبكة الفساد التي نخّرت الاقتصاد التركي لعقود طويلة، حيث استطاع خلال أعوام قليلة أن يخرج تركيا من أزمتها الاقتصادية الخانقة، حيث تضاعف احتياطي البنك المركزي 4 أضعاف من **26.8 مليار دولار** عام **2002** إلى **82.6 مليار دولار** في **2011**، كما ارتفع معدل النمو الاقتصادي التركي من **3.1%** قبل **2003** إلى **4.9%** في **2010**، وتراجع الدين العام من **61.4%** عام **2002** إلى **28.7%**[30] وأدى ذلك إلى تضاعف الدخل الفردي ثلاث مرات من **3 ألاف** و **462 دولار** عام **2002** إلى **10 ألاف** و**500دولار** عام **2010**، كما ارتفعت صادرات تركيا الدفاعية وأصبح لها اكتفاء ذاتي في مجال التسليح، وإنتاج الأسلحة وصناعة السفن الحربية والمروحيات حيث أصبحت تركيا تحتّل المرتبة الثالثة في العالم في إنتاج طائرات بدون طيار بعد الو.م.أ وإسرائيل والمرتبة الخامسة في العالم في إنشاء السفن بعدما كانت تحتل المرتبة 23 عالميا[32] ...الخ.

أما في **المسار الثاني**، والذي هو السعي إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، فقد استطاع الحزب لأول مرة أن يحقق تقدّما ملحوظا، إذ استطاع أن ينتزع موافقة الاتحاد على تحديد جدول زمني لمفاوضات الاتحاد الأوربي، وكان هذا المطلب قد أخفقت في تحقيقه كل الحكومات السابقة ،وبسبب تطبيق الحزب للشّروط الأوربية في مجال السياسة والاقتصاد وحقوق الأقليات...الخ استطاع تقليص نفوذ الجيش على الحياة السياسية ،ثم انتقل الحزب بعد تحقيق نجاحات مبهرة على المستوى الاقتصادي وتقليص نفوذ الجيش إلى فتح جبهة جديدة وهي موضوع إصلاح النظام السياسي التركي عن طريق جملة من الإصلاحات الدستورية التي تتضمن تحقيق مزيد من الحريات السياسية والدينية التي كانت موقوفة سابقا، كما دخل في مواجهة شديدة مع المؤسسة العسكرية والعلمانية من اجل إيصال **عبد الله غول** إلى موقع رئاسة الجمهورية التي كانت تمثّل حجر عثرة أمام أي مشروعات تطورية لحزب العدالة والتنمية، وانجازات الحزب الكبرى كانت على مستوى السياسة الخارجية لتركيا، حيث عملت الحكومة برئاسة **أردوغان** على حل كل مشكلاتها مع جيرانها التي أوصلتها إلى درجة "**الصفر**" وفقا لرؤية **داود أوغلو**، التي تجعل من تركيا لاعبا فاعلا على المستوى العلمي عبر الترويج لسياسة " **صفر مشاكل مع الجيران**" أي تسوية طويلة الأمد للخلافات مع الدول المجاورة لتركيا والهدف هو تحويل تركيا إلى " **المركزية**" أو " **الإقليمية**" حتى تصبح قوة ضمن المنظومة العالمية، ولكن تبرهن للعالم أن دولة مسلمة يمن أن تكون عضوا بناء في المجتمع الدولي[33]، الأمر الذي فتح لها الطريق لكي تصبح دولة **مركزية** مؤهلة للعب دور محوري على الساحتين الإقليمية والدولية، إضافة إلى ذلك سياسات الانفتاح السياسي والاقتصادي على العالم العربي، حيث تصاعد حجم التبادل التجاري بين تركيا وعدد من الدول العربية كالخليج العربي، ...الخ[34] .

3 –انعكاس التجربة السياسية الاسلامية التركيةعلى مستوى الوطن العربي

منذ إعلان الجمهورية في تركيا، حدث ما يشبه القطيعة بين الشّعبين التركي والعربي، فضلا عن الاتهامات وحالات العداء وانخراط كل طرف في تحالفات متجابهة إقليمية ودولية وكان التبادل شبه معدوم على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية[35] . وذلك بسبب إلغاء الخلافة الإسلامية والسلطنة العثمانية من قبل أتاتورك وانتماء تركيا إلى القيّم الغربية الأوربية وهذا كله أدى نظرية الانسلاخ المتبادل بين العرب والأتراك وخاصة في فترة صعود المدّ القومي العربي في الأربعينات والخمسينات وحتى منتصف التسعينات من القرن العشرين[36]. لكن مع قرب نهاية القرن العشرين حدث تحول أساسي في العلاقات، خاصة مع محاولات الزعيم **نجم الدين أربكان** بعد وصوله إلى السلطة في حكومة ائتلافية مع حزب الوطن الأم بزعامة "**تانسو تشيللر**" في **1996-1997**، حيث قامت تركيا بالانفتاح على العالمين العربي والإسلامي وذلك عبر المشاركة في منظمة المؤتمر الإسلامي كعضو كامل العضوية، بعدما كانت تكتفي بالمراقبة[37]، كما دعت تركيا إلى إقامة مجموعة الثمانية الإسلامية" إبان تولي الزعيم **أربكان** السلطة، وتضم كبرى الدول الإسلامية من قارتي إفريقيا وآسيا، من حيث عدد السكان

والإمكانيات الاقتصادية، ولكن بعد خروجه من السلطة غيّرت تركيا اسم هذه المجموعة إلى "**مجموعة الثمانية للتنمية**"[38]. كما اتسّع نطاق التعاون التركي مع ليبيا ومصر والمملكة العربية السعودية ودول الخليج وإيران في عدة مجالات عسكرية واقتصادية وثقافية، وأقيمت في تركيا بعض فروع المنظمات الاقتصادية والعلمية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي[39]، كما تعاظم أفاق الدور التركي في الدائرة العربية من خلال البدء في نظام "وست" شرق أوسطي بعد نهاية حرب الخليج وانكماش النظام العراقي، وبروز أهمية عنصر الثورة المائية من الطرف التركي في أنحاء منطقة الشرق الأوسط كعنصر موازي لأهمية النفط العربي وخاصة مع البدء بالمشاريع الكبرى[40].

ومع وصول حزب العدالة والحرية بزعامة "**رجب طيب أردوغان**" إلى سدة الحكم في **نوفمبر 2002**، وإحالة الطبقة السياسية القديمة ذات التوجهات العلمانية والمتطرفة في عدائها للعرب،إلى التقاعد وصعود طبقة سياسية تمثل جيل جديد له رؤية متطورة للمتغيرات الدولية وإدراكهم لأهمية الرّوابط التاريخية والثقافية والحضارية والمصلحية التي تربط تركيا بعمقها العربي الإسلامي[41]، انتهجت تركيا سياسة " **تعدد الأبعاد**" في السياسة الخارجية التركية[42]، التي كان لها تأثيرات مهمّة على علاقة تركيا مع العالمين العربي والإسلامي، والتي عرفت بمبدأ "**العمق الاستراتيجي**" لتركيا وهي السياسة التي رسم معالمها البروفسور "**أحمد داود أوغلو**" وزير خارجية تركيا، وقد كان للدول العربية والدول المجاورة لتركيا دور كبير في صياغة هذه الإستراتيجية العميقة[43]. وبموجب هذه السياسة نجحت تركيا في إقامة أوسع شبكة علاقات انفتاحية مع كل الدول العربية والإسلامية من دون استثناء[44]: سوريا، إيران، السعودية، دول الخليج، وبذلك انتقلت تركيا من موقع "**المتفّرج**" إلى موقع "**المبادر**" في أكثر من قضية مثل فكرة دول الجوار الجغرافي للعراق، والتوسّط في الأزمة اللبنانية والتقريب بين " حماس" و" فتح"[45] حيث عملت على تصفير المشاكل مع كافة هذه الدول مهما كانت نوعية الصراعات التاريخية بين تركيا وبين تلك الدول، وتمّخض عن هذه السياسة توقيع مئات الاتفاقيات الثقافية والاقتصادية والسياسية مع العديد من الدول العربية ،وتعد تلك الفترة الزمنية العصر الذهبي الأول لتحسين العلاقات التركية العربية قبل اندلا ع ثورات الربيع العربي[46].

لقد كشفت التوجهات الجديدة لسياسة تركيا الخارجية نحو منطقة الأوسط في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية عن عهد جديد للسياسة الخارجية التركية في تعاملها مع دول الجوار الإقليمي والجغرافي ،فقد ابتعدت عن النمط التقليدي الذي دأبت عليه تجاه بلدان مثل سوريا، العراق، إيران، باعتبارها محاطة "بجيران أعداء" لكن الأمر اليوم أصبح مختلفا بانتقال تركيا إلى سلوك خط جديد في علاقاتها وفقا لمبدأ" **لا مشاكل مع الجيران**"[47]

حيث حصل تطوّر كبير في علاقات تركيا بالأقطار العربية في الخليج العربي فتأسّست علاقات دبلوماسية بينها وبين كل من الكويت وقطر والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة وعمّان[48] وذلك قبل حدوث ثورات الربيع العربي.

لقد حققت تركيا قفزة كبيرة في حجم التبادل التجاري مع العالم العربي من**7 مليار دولار** عام **2002** إلى **37 مليار دولار** عام **2008** وهناك أكثر من **200 شركة** عربية لها استثمارات في تركيا تدعم اقتصاد بلدانها والاقتصاد التركي، إذ بلغ حجم الاستثمارات العربي في تركيا حوالي **6,2 مليار دولار** بين عامي **2002** و**2009**.[49]

مع **إفريقيا** قفز حجم الصادرات التركية وفقا لأرقام معهد الإحصاءات التركية من **1,4مليار دولار** الى**10.2 مليار دولا**ر بين عامي **2000** و**2009** بنسبة تشكل حوالي **10%** من إجمالي الصادرات التركية مقابل ارتفاع حجم وإرادات المنتجات الإفريقية في الوقت ذاته من **2,7مليار دولار** الى **5,7 مليار**[50] لقد أدركت تركيا أن موقعها الحقيقي هو في الشرق الأوسط، لذلك فقد انسحبت من علاقاتها الوطيدة مع إسرائيل إلى علاقات عادية، وحاولت البناء من الناحية الشعبية في المنطقة العربية، والاستثمار في القضية الفلسطينية وترتبط بعلاقات مع معظم الدول العربية خاصة سوريا والعراق وعلاقات قوية مع إيران[51]

4- مستقبل التجربة الإسلامية في تركيا في ظل المتغيرات الاقليمية والعالمية

رغم أن الحركة الإسلامية السياسية تأسست حديثا في تركيا ،إلا أنها شاركت في الحكم منذ منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات والتسعينات، و هم يحكمون منفردين منذ **2002**، وذلك كون أن الحركة الإسلامية التركية أكثر مرونة و براغماتية من الحركة الإسلامية في بعض الدول العربية الاخرى، ورغم أنهم لهم نفس بعض المبادئ، إلا أنهم يختلفون في الأساليب والأدوات التي يستخدمونها.

ترى بعض الآراء أن مستقبل تركيا والحركة الإسلامية متمثلة في حزب العدالة والتنمية، ستكون بالانضمام الى دول الاتحاد الأوروبي، بسبب سعيها الحثيث لانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي[52] وتمثّل تركيا للقيم الغربية الأوروبية، وأن التقارب مع العالمين العربي والإفريقي ما هو إلا مجرّد ورقة مساندة للتوجه التركي نحو عضوية الاتحاد الأوروبي.

كما يرى آخرون أن تأكيد حكومة العدالة والتنمية على أولوية العمق الإسلامي للهوية التركية، واستعادة الدور التركي في الجسم الإسلامي، لكن مع الحفاظ على مطلب العضوية في الاتحاد الأوروبي، كما لا يرى الحزب في ضوء الخبرة التركية أي صعوبة في الجمع بين الإسلام والمعايير الغربية لحقوق الإنسان والديمقراطية[53]، كما تنمو في إطار قناعة الحزب بإمكانية التعايش البنّاء بين علمانية تركيا وإسلاميتها وعضويتها في الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي[54].

لكن بعد الثورات والانتفاضات الشعبية التي شهدتها بعض دول المنطقة العربية، وضعت تركيا في واجهة الأحداث، وشكلت اختيار صعبا وتحديا كبيرا للسياسة الخارجية التركية، نظرا لكثافة الاستثمار التركي في منطقة الشرق الأوسط وكذلك على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي.

ولقد اعتبر **أحمد داود أوغلو** أن التغيير هو بمثابة تدفّق طبيعي للتاريخ، وحدث عفوي وضروري، جاء متأخرا حيث كان ينبغي أن يحدث في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي[55]. ولقد أكدت الحكومة التركية على احترام إرادة الشعوب العربية ورغبتها في التغيير والديموقراطية والحرية بشرط أن يتم بطريقة سلمية، كما أكدت على رفض التدخل الأجنبي العسكري في الدول العربية تجنّبا لتكرار مأساة العراق وأفغانستان، وفي نفس الوقت تخوّفت تركيا من تأثر استثماراتها الضخمة في المنطقة بالتغيرات التي شهدتها الدول العربية مما يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي التركي.

أما عن الموقف التركي من سقوط حكم الإخوان، وما أبداه من تحفظ شديد ومعلن على هذا التغيير، أدى إلى تدهور العلاقات التركية المصرية، فالتحالف المصري التركي الذي أسّس إبان فترة حكم الإخوان القصيرة، قد تحوّل إلى حالة من التّوتر المتصاعد بعد عزل **محمد مرسي**، ثم إلى حالة من العداء الصريح بعد مواقف تركيا العدائية حيال الحكومة المصرية والانقلاب العسكري. وتتهم الحكومة المصرية تركيا بأنها تقدّم الدعم العسكري والمالي لحركة الإخوان المسلمين، وأنها قامت باستضافة عدد كبير من أعضاء الجماعة، مما أدى بها إلى تخفيف التّمثيل الدبلوماسي مع تركيا من **سفير** إلى مستوى **القائم بالأعمال**[56].

لكن المعطيات الراهنة تشير إلى أن هناك حرصا مصريا وتركيا على ألا تصل حالة التوتر بينهما إلى نقطة اللاّعودة، وألا يؤثر ذلك على العلاقات الاستثمارية وبشكل أكبر على حجم التبادل التجاري الذي وصل عام **2012** إلى **5.1 مليار دولار**.

إن حزب العدالة والتنمية طرح تبنّيه لتوجه ثقافي جامع[57] أي بديل يجمع بين الخيار الأوربي والبديل العربي الإسلامي على خلفية تبنّي الحزب علاقة جديدة أكثر ملائمة مع ماضي تركيا العلماني الإسلامي وتقاليدها الثقافية والدينية وبالتالي إعادة النظر في الفضاء الأوسع العربي والشرق الأوسطي وفي الوقت نفسه تستمر في السير باتجاه اللحاق بالاتحاد الأوربي وبذلك يكون البديل العربي الإسلامي عامل مكملا ومقويا لخيار تركيا الأوربي[58]

5– أفاق التعاون السياسي بين الحركة الإسلامية في تركيا والعالم العربي

باتت التجربة التركية خلال السنوات الأخيرة ممثلة في تجربة العدالة والتنمية مثار تعليقات وتلميحات واسعة في العالم العربي سواء كانت استحسانا لها أو إعجابا بها وهو رأي الأغلبية، أو اعتراضا عليها وتخوفا منها وهو رأي الأقلية[59] ، ففي أكثر من صحيفة عربية تصدر في مشرق العالم العربي وفي مغربه تلاحظ الاهتمام المتزايد منذ بعض سنوات بالحديث عن النموذج التركي، وكيف أن التجربة الديمقراطية لتركيا تشكل مثلا يمكن لكافة الدول العربية التي تنشد التوجه الديمقراطي أن تحتذي به[60].

أ– الرأي الأول: التجربة الإسلامية التركية كنموذج للحكم في الدول العربية

يرى الكاتب والمحلل **مصطفى اللّباد** أن تركيا تقدم جوانب ساطعة في تجربتها السياسية الراهنة، فهي النموذج الأفضل للتناوب السلمي على السلطة في كامل المنطقة، فهي تقدم نموذجا ناجحا لعملية إدماج التيارات السياسية الإسلامية في العملية الديمقراطية كما تفصل بين الدولة والحزب في إطار عمل نظامها السياسي مع قدرتها على توسيع هامش المناورة أمام حليفها الاستراتيجي الولايات المتحدة الأمريكية

الذي يتحالف مع غالبية دول المنطقة دون أن تنعم بهذا الهامش الكبير من الاستقلال والمناورة الذي تتمتع به أنقرة في علاقتها الإستراتيجية مع واشنطن(61) .

كما يرى مؤسس حزب "**الوسط المصري**"، "**أبو العلا ماضي**" أن حزب العدالة و التنمية نموذج ممتاز لظروف تركيا، خاصة في التحول الديمقراطي وعلاقة الإسلاميين بالسلطة و حجم الإيجابيات غير المسبوق مشيرا إلى أنه قدم نموذجا حقيقيا للإسلام دون رفع لافتة صارخة... والعبرة بالمضمون وليس باللافتات(62) .

ويرى **صدر الدين البيانوني** المراقب العام لإخوان سوريا أنه حتى يتم استنساخ التجربة التركية يجب أن تولد ظروف مثل التي وجدت في تركيا، وهي الشروط الصانعة لإطار التجربة، وهي الثقافة الديمقراطية والتقاليد الديمقراطية واحترام سيادة القانون(63).

في حين يرى "**رضوان رشوان**" أن الحركات الإسلامية في بلاده وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين في مصر مطالبة بعمق بدراسة تجربة نظرائهم في تركيا خلال نصف القرن الأخير حتى يمكنهم أن يضعوا أقداما ثابتة على طريق مماثل من التطور والتجديد وقبلهما النقد الذاتي الجاد(64). فلقد استطاع حزب العدالة والتنمية أن يكتسب تأييد وأصوات الناس في بلاد ارتبطت ليس بالقدر الذي تقدمه لهم من الأوامر والنواهي حسب تصوره للشريعة الإسلامية، بل بقدر ما استطاع أن يراعيه ويحققه من مقاصد هذه الشريعة ومصالح المسلمين الضرورية وهي حفظ النفس والعقل والدين والنسل والمال(65).

في فبراير**2007** نظّم مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام بالتعاون مع منتدى أبنت التركي ندوة بالغة الأهمية حول التجربتين المصرية والتركية في الحداثة والممارسة الديمقراطية والموقف من القيم والمبادئ الإسلامية(66).

وكان الاهتمام متزايد داخل مصر والبلدان العربية في اتخاذ حزب العدالة والتنمية كنموذج للحكم. وفي استطلاع للرأي اختار نسبة **44**% من المصريين أن يكون نظامهم السياسي شبيها بالنظام السياسي التركي(67). كما أنه تم تأسيس حزبين إسلاميين في المغرب وتونس بالاسم نفسه "حزب العدالة والتنمية"، وفي مصر أسّست جماعة الاخوان حزبا باسم قريب منه" **حزب الحرية والعدالة**" ويرى أصحاب هذا الرأي أن الدول العربية لا تملك إمكانيات واقعية لإحداث تطورات جادة في النظم السياسية بما يوصلها إلى تطبيق المعايير الديمقراطية المعتمدة عالميا بما يوفر مناخ ومؤسسات لإجراء انتخابات حرة ونزيهة مضمونة النتائج، فالأنظمة العربية تستخدم الحركات الإسلامية كوسيلة لتخويف الغرب من احتمالات ضياع مصالحه إذا ما وصل هؤلاء إلى الحكم، ومعها الديمقراطية التي سينقلب عليها الإسلاميون فور استلامهم الحكم(68). لذلك يجب تطوير النظم السياسية لكي تصبح ديمقراطية والتطوير الذاتي للحركات الإسلامية لتطبيق النموذج التركي.

كما يري "**سونر كاجابتاي**" كبير المستشارين في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى أن حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى السلطة في **2002**، كشف عن هويته الإسلامية، عن طريق سلسلة من التعديلات الدستورية نتج عنها تعزيز سيادته وإخضاعه للمؤسسة العسكرية لسلطاته بل ودعمه في تنفيذ مهمته القيادية الجديدة للعالم الإسلامي. وفي تقرير التوجهات العابرة للأطلسي عام **2010**، ترى أن **55%** من الأتراك يشعرون أن قيّم تركيا تختلف عن الغرب، و أن **38%** من الشعب التركي يرى أن عضوية الاتحاد الأوروبي أمر جيد مقارنة بـ **73**% في عام **2004**، كما أن تقرير مشروع "**نيو**" للتوجهات العالمية، الصادر مؤخرا يرى أن **56%** من الأتراك يعتبرون الو.م.أ تمثل تهديدا عسكريا، وتناسبت الرغبة في التعاون مع الشرق الأوسط طرديا مع تنامي مشاعر التوجس من الغرب(69) .

ويرى سونر كاجابتاي أن حزب العدالة والتنمية الأنسب للقيام بدور الزعامة للعالم الإسلامي، إضافة إلى مكانته التاريخية كمركز للدولة العثمانية والوريث الشّرعي للخلافة الإسلامية، ولها أكبر اقتصاد وأقوى جيش في العالم الإسلامي(70) .

صدر تقرير " **راند**" مهم في شهر **فبراير2004** للباحثة" **شريل برنارد**" بعنوان « الإسلام المدني الديمقراطي، الشركاء والموارد والاستراتيجيات» والإسلام المدني أي الإسلام العلماني الذي لا يستند إلى مرجعية الوحي وهو الإسلام الأمريكي، ويعبر عنه كثير من الباحثين الغربيين، بتحديث الإسلام وهو هنا يتحدث عن الشركاء أي اللذين يشتركون مع أمريكا في فهم الإسلام العصري أو الحداثي وهم هنا الإسلاميون الليبراليون أو المعتدلون(71) فالعالم الصناعي الحديث والمجتمع الدولي يفضل وبوضوح عالم إسلامي متناسق مع بقية المنظومة أي إعادة تشكيله من جديد وفق المصالح والقيم الأمريكية الغربية.

ب–الرأي الثاني: النموذج التركي ليس نموذجا إسلاميا للوطن العربي

يرى القسم الآخر من المثقفين والمحللين أن زيادة النقاشات الدولية حول دور الحركة الإسلامية في تركيا كنموذج تنموي وحضاري لتحديث الدول المسلمة في الشرق الأوسط سواء على المستوى الأكاديمي أو السياسي، سوف يخدم الغرب أكثر(72) ، خاصة وأن الساسة الغربيون يشدّدون على إبراز الطابع النموذجي لتركيا كدولة مسلمة معتدلة، وكشريك محتمل للغرب في تحالفه من أجل السلام ومناهضة الأخطار المعلومة وكذلك كطريق وسط بين الإسلامية الراديكالية وإسلام الدولة ذي المصداقية المحدودة. فتركيا دولة علمانية، وهي لا تعتبر الإسلام دين الدولة الرسمي كما أن ديمقراطيتها هي ديمقراطية عسكرية موجهة من الغرب، وهي تعترف بشكل رسمي بدولة إسرائيل والكيان الصهيوني والاعتراف بتركيا من قبل المسلمون معناه القبول بإسرائيل(73).

ويري البعض أن النموذج التركي القائم على انسجام العلمانية مع الدين أي إقامة الدين بطريقة علمية معاصرة تنسجم مع متطلبات العصر وظروف الواقع وتستوعب كل منجزات التطور والحداثة، هذا كله يؤدي إلى أخذ من الإسلام شكله وطقوسه أي إفراغ الإسلام من مضمونه وأهدافه ويسعى إلى استخدام الحس الديني لأهداف ومصالح سياسية وغير سياسية(74) .

ويرى حزب التحرير الإسلامي أن حزب العدالة والتنمية التركي، هو حركة علمانية ب "روتوش" إسلامية تساهم في إبعاد الناس عن المشروع الإسلامي الأصيل، فهو مجرد أداة تستعملها الولايات المتحدة الامريكية للتخلّص من هيمنية الجنرالات المناوئين لها في تركيا، أصحاب الولاء التقليدي الراسخ لأوروبا، والمستفدين الحقيقيين رسميا في البلاد منذ انهيار الخلافة العثمانية عام **1924**(75).

كما يرى أصحاب هذا الرأي أن مؤسسوا حزب العدالة والتنمية رغم أنهم تلاميذ حزب الرفاه بزعامة "**نجم الدين أربكان**"، لكن في الواقع هم مختلفون عن رؤية الحزب وهم متأثرون بالأفكار الإسلامية "**لفتح الله جولن**" وحركته الإسلامية(76)، التي تسعى إلى إحياء الإسلام على الساحة الاجتماعية والسياسية في تركيا، لكن وفق المعايير الغربية، وإلا لما واجهت الحكومة العلمانية والعسكرية التركية كل الحركات الإسلامية الأخرى بعنف، إلا هذه الحركة، وذلك لأن أمريكا والغرب، وبعد نجاح الثورة الإيرانية في إيران، سعت إلى إيجاد مجموعة متطرفة مثل "**طالبان**"، لخدش صورة الإسلام أمام الرأي العام العالمي، ثم سعت إلى تقديم النموذج الإسلامي معتدل ذي ميول ليبرالية يستطيع أن، يجذب إليه كل من يطالبون بأنظمة تستقي قوانين حكمها من الإسلام(77).

فالجدال العربي حول مدى صلاحية نموذج الدولة الذي بناه حزب العدالة والتنمية منذ عام**2002** لكي تكون محاكاته أو الاستفادة منه في الدول العربية قد انقسم الى اتجاهين، اتجاه مع واتجاه ضد النموذج،وقد تجدد هذا الجدال حول الدور التركي بعد اندلا ع الثورات العربية مع نهاية عام **2010**. ويعتبر آخرون أن الدول العربية ليست في حاجة إلى النموذج التركي، بل هي بحاجة إلى نماذجها المحلية الخالصة، لأنه لا يمكن نقل نماذج ، فكل نموذج حسبهم هو وليد بيئته.

والخلاصة: انه لا يمكن محاكاة النموذج التركي بكل رتوشاته في الدول العربية وأيضا لا يمكن تجاهل التجربة التركية الإسلامية، بل هناك ضرورة لدراسة النموذج التركي من حيث احتوائه للتيار الإسلامي في إطار الديمقراطية الغربية العلمانية التي ستظل بمظلة الدولة المدنية الحديثة. وأخذ منه ما يناسب الدول العربية، بحكم اختلافها عن تركيا من حيث القيادات السياسية والبيئية غير العلمانية واختلاف المؤسسة العسكرية عن مثيلتها التركية في دفاعها عن العلمانية والفرق في الخبرة السياسية.

خـاتمة:

قامتالحركة السياسية الاسلامية التركية بعدة إصلاحات داخلية وخارجية ،تمثلت في إصلاحات مسّت الجانب الاقتصادي والقانوني والداخلي والخارجي،ساهمت في تحقيق الانجازات المسطرة في برنامجه الحزبي. حيث سطّر الحزب بقيادة أردوغان سياسة داخلية تعتمد على تطوير الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي وهذا من خلال تشريعات دستورية وقانونية واقتصادية،استطاعت النهوض بالاقتصاد التركي والحفاظ على الاستقرار السياسي الذي عانت منه السياسة التركية لعقود طويلة خاصة الآثار السلبية للانقلابات العسكرية التي عرفتها الدولة التركية. ولقد ذهب تقرير منظمة التعاون الاقتصادي، والتنمية في أوربا إلى اعتبار التقدم الاقتصادي التركي في ظل حكومة العدالة والتنمية "مذهلا" فقد شكّل أعلى معدل نمو اقتصادي بين الدول الثلاثين في المنظمة،

ولقد استطاع حزب العدالة والتنمية إطلاق مشروع سياسي ديمقراطي يقترب من مقاييس الديمقراطية و استطاع أن يرسخ صورة ناجحة إلى حد كبير من الممارسات الديمقراطية وفقا للمعايير الأوربية. أما السياسة الخارجية فهي تعتبر عنصرا أساسيا في برنامج الحزب والحكومة،وقد حظيت بنصيب وافر من التجديد والتطوير،إذ تخلى الحزب عن مخاطبة المشاعر الإسلامية وتجاوز العناصر العاطفية في بناء العلاقات السياسية مع الدول الإسلامية،نحو رؤية عقلانية تتسم بالتوازن والمرونة من اجل تحقيق الأهداف الوطنية وفق قواعد النظم الدولية ولقد تبنى الحزب نظرية "العمق الاستراتيجيّ" التي وضعها الدكتور أحمد داوود أوغلو في السياسة الخارجية وهي تقوم على توظيف تركيا لموروثاتها الداخلية والخارجية والثقافية مع إدراك مكانة تركيا ووضعيتها في الساحة الدولية. ولقد ساهمت هذه النظرية في نقل تركيا من الدولة **"الهامشية"** إلى وضعية **"الدولة المركزية"** لأنها قامت على عدة مبادئ :التوازن السليم بين الحرية والأمن،مبدأ تصفير النزاعات مع دول الجوار،التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار التركي،انتهاج سياسة خارجية متعددة الأبعاد،تحقيق دبلوماسية متناغمة.

وفي الجانب الأمني رفضت تركيا سياسات المحاور، وأكدّت على أهمية التنسيق الأمني دون استبعاد التوظيف الذهني للقوة العسكرية، أي ضرورة تحقيق الأمن المشترك للمنطقة كلها واستبعاد الاقترابات التي تهدف إلى تحقيق أمن دولة واحدة على حساب دولة أخرى في المنطقة، وتجنب التركيز على تساؤلات "من مع من؟" و"من ضد من؟"، خاصة إذا كانت على أساس مذهبي أو طائفي،و لا تكتفي تركيا بهذه الأدوات الديبلوماسية والسياسية والاقتصادية والأمنية في مجال السياسة الخارجية، وإنما تقدم نموذجا لتوظيف خبرات المتخصصين في مجال العلاقات الدولية، ومراكز الفكر من أجل طرح رؤى ومفاهيم معينة، ولا تقتصر هذه الرؤى على زيادة درجة التبصير الاستراتيجي، وإنما تمتد لتشمل زيادة القوة الناعمة للدولة من خلال الترويج لمفاهيم و أفكار ذات أسماء تتسمبالجاذبية الإعلامية.

الهوامش:

1. ياسر أحمد حسن، تركيا ،البحث عن المستقبل (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية ،2006)،،ص207.
2. سمير عطية، سيار الجميل و آخرون العرب و تركيا، تحديات الحاضر و رهانات المستقبل، ط1، (قطر، الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، بيروت، ماي 2012)، ص 66.
3. سمير عطية، مرجع سبق ذكره، ص 86.
4. مركز الجزيرة للدراسات، تقارير حزمة الإصلاحات الديمقراطية في تركيا و التفاعلات الداخلية و التوقعات المستقبلية. فيwww.eljazeera.net
5. فتيحة ليتم، "تركيا و الدور الإقليمي الجديد، منطقة الشرق الأوسط"، مجلة الفكر 05، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خضير، بسكرة، ص. 3.
6. نفس المرجع السابق، ص. 4.
7. Davatoglu 2008, Ibid., P.79.
8. إبراهيم الداقوقي،أكراد تركيا.دمشق:دار الهدى للنشر والتوزيع ، ص. 375.
9. Krişci Kamal, « Turkey's Foreign policy in turbulent times », Chaillot paper, n° 92, (Paris, European Union Institute for security studies, 2006), P. 51
10. أحمد أغلو،العمق الاستراتيجي،موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية تر:محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل،مراجعة بشير نافع،وبرهان كولوغلو، ط2. قطر:مركز دراسات الجزيرة،بيروت:دار العربية للعلوم ناشرون،2011، ص. 37.
11. Aras Bulent,"Davatoglu Era in Turkish Foreign policy", SETA Policy Brief, N° 32,(Ankara, Seta foundation for political Economic and social research, 2009), P. 8-9.
12. علي جلال معوض، "الدور التركي في الشرق الأوسط في عهد حكومة العدالة و التنمية 2002–2010"، ورقة بحثية رقم 22، إدارة سلسلة الأوراق البحثية، مركز المعلومات و دعم اتخاذ القار، 2011، ص. 15.
13. DavutogluAhmet, Turkey's Foreign policy vision an assessment of 2007.
14. إسلام جوهر و شادي عبد الوهاب، "سياسة تركيا تجاه المشرق العربي (العراق، سوريا ولبنان) "،الأوراق الشرق الأوسط، 43، 2009، ص 163.
15. علي جلال معوض، مرجع سبق ذكره،ص7.
16. مصطفى اللباد، "الحوار العربي – التركي"، رؤى أكاديمية"، السياسة الدولية، 45، 179، 2010، ص. 178.
17. سهيل صابان، تطور الأوضاع الثقافية في تركيا، تقرير ومراجعة عثمان علي،ط1(فرجينيا : المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، 2010)، ص. 195.
18. محمد حرب، " هل تتجه حركة أربكان إلى التشدد؟" السياسة الدولية 133، 1998، ص. 79.
19. سمير العيطة، سيار الجميل وآخرون، العرب وتركيا، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، ط1(قطر، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2012)، ص. 365
20. راغب السرجاني، قصة أردوغان،ط4.القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع،2011 ، ص. 49.
21. وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين،ط1.بيروت:دار شركة المطبوعات للنشر والتوزيع،2006، ص. 64.
22. بدر حسن شافعي، رؤية المثقفين الأتراك لفكرة الاتحاد الإسلامي"، السياسة الدولية 131، يناير 1998

23. محمد نور الدين، الإسلام في تركيا...الرفاه أولا وأخيرا، جريدة الحياة، لندن 1997/01/05.

24. سقاف عمر السقاف ،« تركيا قوة مسالمة يعتمد عليها» مجلة مدارات إستراتيجية، السنة1، العددان 4-5،يوليو اكتوبر،2010،ص170.

25. Hillel elver, « law fare and warfare in Turkey » **merif**, april,2008, in www.merip.org/mero/041528.

26. حسن باسيلي وعمر أوزياي، رجب طيب أردوغان، قصة زعيم ص.11.

27. حمد زاهد جلول، انعكاسات صعود الاسلامين في العالم العربي على السلوك التركي تجاه القضية الفلسطينية نورقة عمل،مؤتمر الإسلاميون في العالم العربي والقضيةالفلسطينية في ضوء التغيرات والثورات العربية،بيروت:مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات 28-29 نوفمبر 2012، ص. 70.

28. حسن باسيلي وعمر اوزياي، ، مرجع سبق ذكره، ص.146.

29. نفس المرجع السابق ،ص.149.

30. محمد زاهد جلول، التجربة النهضوية التركية، كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا الى التقدم ؟ مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012، ص. 123.

31. نفس المرجع السابق، ص. 124.

32. نفس المرجع السابق ، ص. 133.

33. صلاح الدين أبو الحسن ،"التجربة التركية...عوامل النهوض"، البوابة العربية ،المركز العربي للدراسات والأبحاث، ص.09.

34. نفس المرجع السابق، ص.09.

35. أورهان كولوغلو، عبد الجليل التميمي وآخرون، العلاقات العربية التركية، حوار مستقبلي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،د س) ، ص. 95.

36. إبراهيم البيومي غانم، "الرؤية العربية لتركيا الجديدة"، السياسة الدولية 169، المجلد42، يوليو 2007، ص. 186.

37. أورهان كولوغلو، عبد الجليل التميمي وآخرون، العلاقات العربية التركية، مرجع سبق ذكره، ص 454.

38. أربكان مهندس الحركات والحالة الإسلامية التركية، إسلام أون لاين في www.islamonline.net/servlet/satellite?=articleA_c cid=

39. محمد خليفة ،" تركيا وأزمة الخليج.مستقبل العالم الاسلامي2،السنة).السنة الأولى، ربيع،1991.

40. وجيه الكوثراني،" موقع العلاقات العربية التركية، في إطار العالم الإسلامي" في أورهان كولوغلو وعبد الجليل التميمي وآخرون، العلاقات العربية التركية، مرجع سبق ذكره، ص. 455.

41. إبراهيم بيومي غانم، الرؤية العربية لتركيا الجديدة، مرجع سبق ذكره، ص. 187.

42. محمد نور الدين" تركيا والعالم العربي،...علاقات محسوبة" » السياسة الدولية، العدد 169،يولويو2007) ، ص. 183.

43. أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، تر: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مراجعة بشير نافع وبرهان كوروغلو، ط2 (قطر: مركز دراسات الجزيرة، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2011) ، ص. 396.

44. CharalambosPetinos ,Chypre, Turque, Perspective géopolitique ,(Paris :l'Harmattan,2011),.P124.

45. محمد نور الدين" تركيا والعالم العربي...علاقات محسوبة"، مرجع سبق ذكره، ص. 183.

46. محمد زاهد جلول، انعكاسات صعود الإسلاميين في العالم العربي على السلوك التركي تجاه القضية الفلسطينية، ورقة عمل، مؤتمر الإسلاميون في العالم العربي والقضية الفلسطينية في ضوء التغيرات والثورات العربية(بيروت، لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات 28-29، نوفمبر 2012)، ص. 4-5.

47. راقدي عبد الله،« سياسة تركيا الخارجية حيال الشرق الأوسط: بين التجاذبات المصلحية والمعيارية في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية» دراسات إستراتيجية 13،الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، ، ،ديسمبر 2010.

48. زهير عبد الحسين مهدي ،« الموازنة التركية بين اتجاهاا نحو الغرب وانفتاحها على الشرق الأوسط» نشرة الشؤون التركية3، معهد دراسات الأسيوية الإفريقية بالجامعة المستنصرية، ،بغداد،ص.09.

49. علي حسين باكير ،« العامل الاقتصادي في ديناميات التنافس الإقليمي، السعودية وإيران وتركيا» مدارات إستراتيجية، السنة 1،العددان 4-5 يوليو/أكتوبر،2010 ،ص47.

50. نفس المرجع السابق ،ص.138.

51. عدنان هباجنة، «التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط في ظل التحولات السياسية» دراسات شرق أوسطية56،(عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات،1011)، السنة15، ، صيف 2011،ص,18.

52. ZoliOzal, « it is Along and winding read : the saga of EU- Turkey relations", in Heinz, Kramer, Ed, Turkey and the EU :The EU's perspective (Washington, D.C: Johns Hopkins university press, 2004)P. 23

53. محمد نور الدين،"تركيا و الاتحاد الأوروبي:مسالة الهوية و الرهانات و الشرق الأوسط"، شؤون الأوسط161، بيروت، صيف 2004، ص. 66.

54. Philip Robins, Suits and Uniforms, Turkish Foreign policy since the cold war (Seattle: Washington University press, 2003),p.15.

55. محمد عبد القادر خليل، تركيا و ثورات "الربيع العربي"، محددات ومواقف تركيا من الربيع العربي، مركز الأهرام للدراسات والسياسية والإستراتيجية. في acpss.ahramdyital.org.eg/news.aspx ?serial=86

56. **صحيفة العرب**، مصر تعيد رسم خريطة التطلعات التركية في المنطقة،، 2013/11/26، العدد 939، ص6.

57. عبير الغندوز ،« بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر» المجلة العربية للعلوم السياسية، ص.118.

58. محمد نورالدين، « تركيا والعالم العربي : علاقات محسوبة» السياسة الدولية، العدد 169،يولويو2007)، ص.185.

59. ضياء رشوان، زاوية أخرى محلية للنظر في التجربة التركية 2010/07/05 مركز الكاشف.فيwww.elkhashef.org

60. إبراهيم بيومي غانم، "الرؤية العربية لتركيا "، مرجع سبق ذكره، ص. 42.

61. مصطفى اللباد، "الحوار العربي– التركي.. رأي أكاديمية"، السياسية الدولية 179، المجلد 45 ،(القاهرة :الأهرام، ، مطابع الأهرام التجارية، يناير 2010) ، ص. 178.
62. علي عبد العال، "تجربة الإسلاميون في تركيا، تقييم الإسلاميين للتجربة التركية، الوعي المفارق"، 2001/03/10، مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية كانون الأول، 2010، ص.7. فيwww.alkashef.org
63. علي عبد العال ، مرجع سبق ذكره،ص.7.
64. ضياء رشوان، "زاوية أخرى محلية للنظر في التجربة التركية" مرجع سبق ذكره ، ص. 14.
65. نفس المرجع السابق ، ص. 15.
66. إبراهيم بيومي غانم، "الرؤية العربية لتركيا الحديثة"، مرجع سبق ذكره، ص. 189.
67. أحمد ت، كورو، سياسية ذات مرجعية دينية بدون دولة إسلامية، هل يمكن أن يكون حزب العدالة و التنمية نموذجا للإسلاميين العرب؟ معهد بروكنجز، قطر، 2013 في BCC_AKPmodel_Kuru_arabic.pdf
68. ضياء رشوان، زاوية أخرى محلية..."، مرجع سبق ذكره، ص. 18.
69. سونركاجابتاي، "حزب العدالة و التنمية التركي الزعيم القادم للشرق؟" ترجمة شريف بهاء الدين، الشؤون الأمريكية Foreignaffairs، العدد 15، نوفمبر 2010.
70. سونركاجابتاي، ، مرجع سبق ذكره.
71. كمال حبيب، تحولات الحركة الإسلامية والإستراتيجية الأمريكية،(القاهرة :دار مصر المحروسة، 2005)،ص.258
72. صفية مسعود، "هل حزب العدالة و التنمية نموذج للعالم العربي؟" ترجمة نوبي مدهون، قنطرة، 2011، في www.ikhuranurki.com
73. جولة الجمل، "تصنيع الإسلامي الأناضولي في أمريكا و إعادة تصديره إلى تركيا والمنطقة"، 2012/06/12، مركز الكاشف في: www.alkashef.org
74. محمد شقير، حزب العدالة و التمية، هل هو نموذج إسلامي؟ 17 تموز 2013 فيalkhabar.com
75. علي عبد العال، تجربة الإسلامين في تركيا، تقييم الإسلامين للتجربة التركية، مرجع سبق ذكره، ص 09.
76. جولة الجمل، مرجع سبق ذكره، ص .8.
77. نفس المرجع السابق ، ص. 10.